ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc
جمعية ذات منفعة عامة

التقرير الأدبي 2019

ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc
جمعية ذات منفعة عامة

التقرير الأدبي 2019

الفهرس

مقدمة 6

1. البيئة التي تتم فيها محاربة الرشوة 6

1.1. الوقائع البارزة 6

1.1.1. السياق الوطني 6

2.1.1. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء 8

2.1. نشاط هيئات المراقبة 10

3.1. تقارير مجلس الحسابات لسنة 2018 10

4.1. قياس الرشوة: النتائج الرئيسية للمؤشرات في سنة 2019 13

1.4.1. مؤشر إدراك الرشوة 13

2.4.1. البارومتر العام للرشوة 15

3.4.1. مؤشر الدفاع الحكومي 16

4.4.1. مؤشرات أخرى 17

5.1. البيئة السياسية العامة 18

1.5.1. السياق العام 18

2.5.1. تتبع وإعمال الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة 18

3.5.1. النشاط المعياري والمؤسساتي 19

6.1. السياق الدولي 20

1.6.1. اتساع دائرة الاحتجاجات الجماهيرية أمام انتكاسة الديمقراطية واتساع هوة الفوارق الاجتماعية 20

2.6.1. الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية 21

2. أنشطة الجمعية 22

1.2. مشروع "التعبئة من أجل مناهضة الرشوة - مركز الدعم القانوني ضد الرشوة" 22

2.2. مرصد محاربة الفساد 23

3.2. مشروع "شفافية النظام الضريبي" 23

1.3.2. تنفيذ القانون التنظيمي للمالية 23

2.3.2. شفافية النظام الضريبي 24

4.2. مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة 26

5.2. مشروع شراكة 2 - "تمكين المجتمع المدني والمواطنين من أجل تعزيز المساءلة الإجتماعية" 26

6.2. إطلاق حملة إعلامية حول قانون الحصول على المعلومات 28

7.2. مشروع "تأثير الرشوة على المرأة" 28

8.2. مشروع "كلام الشباب من أجل المساءلة" 28

9.2. مشروع "الشفافية في تدبير العقار بالمغرب" 29

10.2. تطوير الموقع الجديد على شبكة الأنترنت 30

11.2. مشروع الفساد والتنمية 31

3. التنظيم وهياكل الجمعية 31

1.3. الشراكة مع مؤسسة المجتمع المنفتح 31

2.3. استبدال وتجديد الأعضاء 31

4. الآفاق 32

مقدمة

ظلت السنة المالية 2019 مُحَمَلَّة ولم تكن مصحوبة بأي انفراج في بيئة سياسية واجتماعية يقلُ تشجيعها لتحسين الحكامة والشفافية في تدبير الشأن العام. ذلك أن العمل الحكومي يُعاني في إخفاء ضعف السلطات التي يُمارسها بكيفية مشتَّتة من خلال الوزارات التي تحمل في طياتها جزئياً تلوينات سياسية متحزّبة. وتعيد ممارسة السلطة التشريعية إنتاج هذه الهندسة مع أغلبية وأقلية لا تستطيع علاقاتها، سواء الداخلية أو مع الحكومة، الرفع من مصداقيتها لدى الرأي العام كما لا تستطيع تأكيد استقلالها. أما العدالة فيبدو أنها لم تحتفظ من توصيات الإصلاح التي تم تحديدها في نهاية نقاش طويل وتكريس دستوري، إلا باستقلال النيابة العامة. وقد تجلت هذه الأخيرة، بكيفية إيجابية، بالاستقلال الجديد الذي تخصصه للتبليغ عن الرشوة من لدن المواطنين وبكيفية سلبية بخنق الحريات العامة وخاصة منها حرية التعبير.

لقد بقيت البيئة السياسية فاترة. ولم يؤد قط تعيين لجنة ملكية جديدة مكلفة بصياغة مقترحات، تعرض على الملك، حول النموذج التنموي إلى بعث اهتمام الفاعلين والرأي العام بتغيير يبدو مغلقا بفعل الطابع الأحادي للسلطة المركزية.

سجلت محاربة الرشوة إخفاقات جديدة. ويبدو أن الاستراتيجية الوطنية محكوم عليها بأن تظل حبراً على ورق وأن تبقى مُعلقة بتغيير افتراضي للترسانة التي تنظم حاليا الهيئة الدستورية المعنية. وسجلت المؤشرات السنوية تراجعاً من حيث التنقيط والترتيب العالمي.

في إطار هذا المناخ الذي يقّلُ فيه التشجيع على التعبئة المواطنة من أجل حكامة عمومية أفضل، تواصل شفافية المغرب ترافعها وأعمالها بدعم من شركائها. لكن نتائجها تظل دائما دون طموحات أعضائها.

1. البيئة التي تتم فيها محاربة الرشوة

1.1. الوقائع البارزة

1.1.1. السياق الوطني

خلال سنة 2019، يظل التنديد بالرشوة والمطالبة بحكامة عمومية جيّدة في قلب الحركات الاجتماعية. وتُعبّر الإحباطات الاجتماعية عن نفسها بقوة متزايدة وذلك في غالب الأحيان من دون ربط مع المنظمات السياسية والنقابية وهي حركات تُسائل الملك مباشرة. وقد أعلن رئيس الحكومة أن عدد المظاهرات في الشارع بلغ 50.000 مظاهرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. والكثير من تلك المظاهرات تم منعها و/أو قمعها من طرف القوات العمومية.

استمرت القيود المفروضة على الحريات العامة من خلال اعتقال صحفيين ونشطاء في شبكات التواصل الاجتماعية أو أشخاص قاموا فقط بتقاسم الرسائل التي توصلوا بها. وقد أثارت الانتباه بشكل خاص حالتين ترمزان إلى الانحراف الأمني الخطير الذي يعرفه بلدنا. حالة هاجر الريسوني، وهي صحفية في يومية أخبار اليوم، التي تم اعتقالها ومتابعتها مع طبيبها المختص في طب النساء

في إطار مسطرة حالة تلبس بالجريمة وذلك على إثر اتهامها بإجهاض غير قانوني، وتحريك هذه المسطرة يؤكد فرضية تتبع بوليسي لحياتها الخاصة ولحياة زوجها المقبل. وضَع العفو الملكي حدا لاعتقالها بعد الحكم عليهما بعقوبات نافذة سالبة للحرية. وتحت تأثير التعبئة المواطنة والتضامن الذي تم التعبير عنه على الصعيد الدولي إزاء عمر الراضي تم وضع حد باعتقاله الاحتياطي مع الإبقاء إلى حد الآن على الدعوة العمومية ضده، وذلك بعد عدة شهور من نشر تغريدة توبع من أجلها والتي عبر فيها عن استنكاره للقساوة التي أبداها قاض إزاء شباب أودينوا بسبب مشاركتهم في حراك الريف.

كانت يد القضاء قاسية أيضا مع الصحفيَيْن توفيق بوعشرين وحميد المهداوي على إثر طعنهما في الأحكام الصادرة في حقهما. كان الأول متابعا بجرائم ذات طبيعة جنسية والتي لا يُخفي تسجيلها والكشف عنها حالة اضطهاد سياسي وذلك بالنظر إلى عقوبة 14 سنة سجنا التي حُكم لها ابتدائيا والتي ارتفعت بسنة إضافية أما الثاني الذي كان يغطي بالفيديو أحداث حراك الريف فقد أكد حكم الاستئناف العقوبة التي صدرت في حقه ابتدائيا. لم تؤد هذه المحاكمات إلى الرفع من شأن استقلال القضاء ولا من الاستقلال الذي تعلنه النيابة العامة.

على المستوى السياسي، نحتفظ أيضا في ما يخص السنة التي انتهت، بواقعتين غذَّت أحداث الساعة. هناك من جهة تعديل وزاري لم يُحسِم إلى يومنا هذا في توزيع الاختصاصات بين مختلف الوزارات التي أحدثها، من جهة. تم تعيين سفير المغرب لدى فرنسا على رأس "لجنة خاصة" من أجل نموذج تنموي جديد، وهي اللجنة المكلفة بتسليم تقريرها إلى الملك في شهر يونيو 2020 من جهة أخرى. ونتذكر أنه على إثر الخطاب الملكي في سنة 2017، وهو الخطاب الذي انتقد النموذج التنموي للبلد، تم تعيين لجنة أولى لتوصي بنموذج تنموي جديد في سنة 2018. لم يتمخض أي شيء عن ذلك. والاستشارات الواسعة التي شرعت فيها الهيئة الجديدة وتصريحات رئيسها تؤكد وجود فرضية رؤية سياسية توافقية ترمي إلى رفع الحواجز التي تواجهها المبادرة الخاصة وإلى بلورة سياسات عمومية إدماجية.

تميّزت السنة البرلمانية بالجدل حول إدراج الفصل 9 في قانون المالية لسنة 2020، وهو الفصل الذي يستبعد اللجوء إلى حجز ممتلكات الدولة وإلى تجزئتها في إطار التنفيذ القسري للأحكام، ذلك أنه فضلا عن إدراجه غير الملائم في قانون المالية، يُعاب على هذا الإجراء داخل البرلمان أو من طرف المنظمات المهنية التمثيلية لموظفي وأعوان القضاء أنه [الإجراء] يُشكل مسا بمساواة المتقاضين أمام القانون وفي نفس الوقت يمسُّ احترام القرارات التي اكتسبت سلطة الشيء المحكوم. أما الواقعة الكبرى الأخرى فقد شكلها استمرار حجز لجنة القضاء والتشريع بالغرفة الأولى، منذ سنة 2016، لمشروع القانون الذي يغيّر ويتمم القانون الجنائي ويعود السبب الرئيسي للخلاف إلى تجريم الإثراء اللامشروع الذي يعاقبه المشروع بعقوبات سجنية وبغرامات مصحوبة باستعادة الموجودات من طرف الخزينة العامة. وقد سعت التعديلات المقترحة على الخصوص إلى سحب العقوبة السجنية وتغيير مدى الذمة المالية التي تتم مراقبتها وإسناد تحريك الدعوة العمومية إلى مجلس الحسابات فقط أو حذف استرجاع الموجودات.

وليس من المستبعد أن هذا الجدل يخفي وراءه أيضا خلافات داخل الأغلبية والفرق البرلمانية خلافات تتعلق بجزر الحريات العامة وخاصة منها ذات العلاقة مع الدين و الآداب.

على مستوى محاربة الرشوة، تؤكد سنة 2019 تجميد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة. حيث

تبقى الإجراءات التطبيقية التي تنص عليها غير مفعلة ويبدو أن تطبيقها ذاته يبقى مرهونا بتطبيق إصلاح الهيئة الدستورية المكلفة بالنزاهة والوقاية ومحاربة الرشوة.

بالمقابل شهد الأسدوس الثاني من سنة 2019 نشاطا واضحا للنيابة العامة على إثر التبليغ عن محاولات الإرشاء من لدن مواطنين، إما مباشرة لدى ممثلي النيابة العامة أو عبر الرقم الهاتف الأخضر المخصص لهذه المهمة. والقضايا التي حظيت بتتبع أكبر من طرف الصحافة هي اعتقال مدير الوكالة الحضرية لمراكش في حالة تلبس وقضية أخرى تورط فيها رئيس قسم الشؤون الاقتصادية للولاية بنفس المدينة. كما أن القضايا التي تم تحريكها ضد برلماني رئيس للجماعة القروية لسيدي إبراهيم وكذلك تلك التي شملت عناصر من الشرطة والدرك والجيش كلها أمور قد تشجع الضحايا على التفكير بشكل إيجابي في اللجوء إلى هذه الوسيلة لمقاومة الابتزاز الذي يتعرضون له.

2.1.1. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء

قضية مدير الوكالة الحضرية لمراكش

على إثر ضبط مدير الوكالة الحضرية لمراكش في حالة تلبس بجريمة الرشوة، تنصبت شفافية المغرب - التي كانت فضلا عن ذلك منخرطة في مشروع محاربة الرشوة في الميدان العقاري والتعمير- طرفا مدنيا حتى تتمكن من الحصول على الملف وتتبع سير المسطرة. في النهاية حصلت شفافية المغرب في الحكم الصادر على الدرهم الرمزي الذي طالبت به ابتدائيا.

قضية رئيس قسم الشؤون الاقتصادية لولاية مراكش

لقد دفع ضبط رئيس قسم الشؤون الاقتصادية لولاية مراكش في حالة تلبس شفافية المغرب إلى التنصب طرفا مدنيا في هذه القضية اعتبارا للرمزية التي تشكلها. وبالفعل يُشكل القسم الاقتصادي في الأقاليم والعمالات مرتعا خصبا للرشوة وذلك لكون ذلك القسم يتحكم في جميع الجوانب الاقتصادية لمختلف قطاعات الاقتصاد بدءاً بفتح التجارات وصولاً إلى تتبع النزاعات الجماعية للشغل وهو الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لمساومات خفية. أصدرت محكمة الجنايات بمراكش في حق المتهم، ابتدائيا يوم 22 فبراير 2020، حكما بست سنوات سجن نافذة واسترجاع مبلغ الرشوة الذي يقدر بـ 120.000 درهم ودرهما رمزي لفائدة الجمعية. ذلك أن شفافية المغرب مدعوة إلى العمل داخل القطاع في شموليته وتحديد سياسة شمولية خاصة في ما يتعلق بتتبع الصفقات العمومية التي تعلن عنها وكالات التنمية المحلية للمدن.

قضية كازينو السعدي

أمام بطء مسطرة القضية استئنافيا، قامت شفافية المغرب والجمعية المغربية لحماية المال العام في 10 مايو 2019 برفع القضية إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية وإلى رئيس النيابة العامة وإلى الرئيس الأول والنائب العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش طالبة منهم "القيام بما يلزم في هذه القضية التي عمرت طويلا والتي تسيء إلى صورة النظام القضائي". وللتذكير، فبعد الحكم ابتدائيا سنة 2015 بعقوبات تتراوح بين 3 و5 سنوات سجنا في ما يتعلق بوقائع بلغ مجموعها 20 مليون درهم، تم تأجيل المحاكمة استئنافيا عدة مرات إلى غاية اليوم. وقد يؤدي تغيير القاضيين اللذين تابعا هذا الملف إلى استمرار هذه الوضعية.

قضية البرلمانيين

بالموازاة مع الحكم على عبد الرحيم الكامل، البرلماني ورئيس الجماعة القروية لسيدي إبراهيم والمتابع في قضية "رشوة" أمام محكمة الجنايات بمراكش، كان من المتوقع أن يبدأ قاضي التحقيق يوم 22 فبراير 2020 التحقيق الابتدائي ضد برلماني آخر وهو أحمد التويزي الرئيس الأسبق لجهة مراكش- الحوز وذلك على إثر إحالته في هذا الاتجاه من طرف النائب العام لدى محكمة الاستئناف وتخص القضية أيضا ابن عم هذا الموقوف وهو الرئيس السابق لجماعة أيت ورير وكلهم متهمون باختلاس وتبذير أموال عمومية في حوزتهم اعتبارا لوظيفتهم وبالتزوير واستغلال وثائق رسمية.

قضية صندوق الإيداع والتدبير- الشركة العقارية العامة

تعود قضية صندوق الإيداع والتدبير والشركة العقارية العامة إلى خمس سنوات خلت. ويعود أصلها إلى تبليغ مغاربة مقيمين بالخارج إلى الملك بعيوب كبرى في إنجاز وتسليم منشآت منجزة في إطار المشروع العقاري مدينة باديس الواقع في إقليم الحسيمة. تمت متابعة المسؤولين الرئيسيين عن هذه المؤسسات العمومية بمعية 25 من الأشخاص الآخرين بتهمة "تكوين عصابة إجرامية والتزوير واستعمال وثائق مزورة وتبذير أموال عمومية" أمام محكمة الجنايات بفاس. وقد مثل المتهمون أكثر من 16 المرة من أجل ضَحْد هذه الاتهامات. وفي النهاية قامت المحكمة بإعادة تكييف الوقائع إلى جنحة. هكذا أصدرت المحكمة حكما بسنة سجنا نافذا على المتهمين الرئيسيين لكونهما "تصرفا، بسوء نية، في ممتلكات لا يمكن تفويتها ضداً على حقوق متعاقد أول، وتم إطلاق الخمسة والعشرين الآخرين. ويبدو أن الأفعال التي يُؤاخذون عليها ترتبط بقرارات تدبيرية بدون علاقة بتبذير ممتلكات عمومية أو اختلاسها.

قضية لاسامير

تتواصل مسطرة تصفية هذه المقاولة نتيجة انعدام مترشح لاقتنائها.

بقي أكثر من ثلاثين عرضا دون رد. وقامت المحكمة بتوسيع التصفية لتشمل ممتلكات ستة من أعضاء المجلس الإداري الذين تمت مؤاخذتهم بارتكاب أخطاء في التدبير وصدر في حقهم القرار الخطير بفقدان الأهلية التجارية. ونذكر أن لاسامير حكم عليها بأداء قرابة 38 مليار درهم في ملفين تواجه فيهما إدارة الجمارك ومكتب الصرف. ويجب على المدير العام الأسبق جمال باعامر أن يؤدي بكيفية متضامنة هذا المبلغ الذي حددته محكمة المحمدية. لم يسبق أبداً لفريق التدبير أن حضر جلسات المحاكمة.

قضية جماعة حد السوالم

خلال جلسة يوم الخميس 26 شتنبر 2019، تمت المطالبة بعقوبة 20 سنة سجنا مصحوبة بحجز الممتلكات ضد البرلماني الحواس (المعروف بشكل أكبر باعتباره مول 17 مليار). ونذكر أن هذه القضية تخص الرئيس الأسبق لجماعة وبرلماني تسلم قرابة 170 مليون درهم من الرشوة. وهو متابع بتهمة "اختلاس وتبذير أموال عمومية والخيانة واستغلال النفوذ والمشاركة في تزوير وثيقة إدارية رسمية وتجارية والتحريض على تصريحات كاذبة من طرف أغيار".

القضايا الكبرى القديمة

يبدو أن قضايا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والشركة الوطنية للملاحة والقرض العقاري CIH ما تزال في نقطة الصفر. وتجري كل الأمور وكأن القضاء يرغب في إقبار هذه الملفات.

وقد دفع؛ عدم تفعيل القضاء وبطؤه وتأخره في زجر الرشوة وعدم متابعة العديد من الحالات مثل تلك التي قام مجلس الحسابات بفحصها؛ شفافية المغرب إلى إعطاء انطلاقة لدراسة نقدية لعينة من بعض القضايا تتعلق بشبهة الرشوة والتي قامت المحكمة فيها بتبرئة المشتبه فيهم. وسيتم تقديم نتائج هذه الدراسة إلى العموم قريباً وذلك من أجل مساءلة النظام القضائي ليتصرف بروية أكبر خلال قيامه بدوره في ردع قضايا الرشوة.

2.1. نشاط هيئات المراقبة

توجد الهيئتان الدستوريتين المكلفتين على التوالي بالمنافسة والرشوة في طور الإنعاش في انتظار إشارات واضحة لعملهما منذ تعيين رئيسيهما في نهاية سنة 2018. فمجلس المنافسة الذي يتوفر على قانون أساسي يمكّنه من القيام بعمله بكيفية ملائمة قد شرع في التحقيق في الملف المتعلق بوضع سقف لأثمان المحروقات.

وشرعت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية ومحاربة الرشوة؛ رغم انعدام تعيين مجموع أعضائها باستثناء رئيسها الذي عين في دجنبر 2018؛ في القيام بدراسات من أجل اقتراح إصلاحات للحكومة ذات طبيعة تشريعية وتنظيمية وخاصة منها مشروع تعديل القانون المؤسس للهيئة. ووضعيتها الراهنة لم تتقدم قط مقارنة مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

3.1. تقارير مجلس الحسابات لسنة 2018

نشر مجلس الحسابات تقريره السنوي برسم السنة المالية 2018 وأيضا تقارير تتعلق ببعض عمليات المراقبة الخاصة. ويمكن الاستفادة من الرجوع إلى الوثائق التالية في موقعه:

- التقرير السنوي الذي يشمل في مجلده الثاني أنشطة المراقبة التي قامت بها المجالس الجهوية؛
- التقرير المتعلق بتقييم الخدمات على الخط؛
- تركيب تقرير افتحاص حسابات الأحزاب السياسية وصدقية المصاريف التي تمت برسم الدعم العمومي للأحزاب؛
- تركيب مراقبة تدبير الأنشطة المنجمية للمكتب الشريف للفوسفاط؛
- التقرير الموضوعاتي حول حالة إعداد وإعمال أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030؛
- تقرير مراقبة تدبير صندوق الإيداع والتدبير.

لقد أنجز المجلس 50 من المهمات وقامت المجالس الجهوية بـ 224 من المهمات. تتعلق مراقبة المجلس جزئيا بتنفيذ ميزانية الدولة وتدبير ميزانية الوزارة، ويتعلق الباقي بمراقبة مالية لعدة مؤسسات عمومية وكذا تقييم السياسات والاستراتيجيات القطاعية. ويشكل الكل عينة من الإدارات والمقاولات والمؤسسات والسياسات الوطنية التي تؤطر قطاعات حيوية وتعبئ موارد عمومية هائلة: ميزانية الفلاحة، تدبير المجال المائي، استغلال منشآت الري الكبير، مخطط هاليوتيس، المراقبة الصحية من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، البحث العلمي، التغطية الصحية من خلال الوكالة الوطنية للتأمين عن المرض، والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتدبير المستشفيات والتعليم ... الخ.

أدت عمليات المراقبة التي تم إنجازها إلى تحريك 114 من المساطير التأديبية وإلى إحالة 8 قضايا تكتسي طابعا جنائيا على النيابة العامة. فضلا عن ذلك، توصل المجلس خلال سنة 2018 بـ 9387 من التصريحات الجديدة الإلزامية بالممتلكات، وهو الأمر الذي يرفع إلى 231- 413 تلك التصريحات منذ سنة 2010.

تشهد الزيادة الهائلة لعدد المهمات المنجزة، مقارنة مع السنوات السابقة، وتنوع طبيعة عمليات المراقبة وتوسيع مجالها، على الزيادة في قوة المؤسسة. ويبدو أن المراقبة التي تمت خلال السنة الماضية في صندوق الإيداع والتدبير ومراقبة المكتب الشريف للفوسفاط هذه السنة تُشكل إعلانا عن إرادة المؤسسة في التغطية الشاملة لمجال الاختصاص الذي أسنده لها القانون. ويبقى مع ذلك أن نشر تركيب بعض التقارير فقط وحصر المراقبة الأولى للمكتب الشريف الفوسفاط في الجانب التقني للاستغلال المنجمي لا يساهم في تبديد التحفظات المعبر عنها في ما يخص مدى استقلال الهيئة. ذلك أن برمجة مهماتها وإنجازها لا يبدوان بالفعل موجهان كفاية حسب المخاطر وعلامات الإنذار والعتامة التي تميز تدبير العديد من الممتلكات العمومية والمحافظة عليها. ويبدو أن الوقوف على أخطاء ذات طابع جنائي وكذلك تحريك الدعوى العمومية على إثر المعاينات التي تتم غالبا ما يكون دون مستوى الوقائع التي يتم كشفها.

مع ذلك، تبقى تقاريره مصدرا موثوقا وحصريا تقريبا في ما يخص حالة حكامة الميزانية وتدبير الشأن العام بصفة عامة. ولهذا السبب فإن شفافية المغرب لجأت إلى خبرة خارجية من أجل القيام بقراءة مستنيرة وتقديم تقرير لنتائجها خلال الأيام المقبلة. وينحصر العرض التالي في استرجاع بعض الملاحظات البارزة التي تنحو إلى التأكيد على النقص الذي يعتلي التدبير العمومي الذي غالبا ما يكون عموديا، قليل الاندماج وقليل التأطير على المستوى المعياري ومفصول عن الأهداف المعلنة وهو الأمر الذي يجعله في الغالب مصدرا للارتباك ولنزاعات الاختصاص إن لم يكن تضارب في المصالح.

في تعارض طفيف مع الإدراك العام الذي يبرز من هذه التقارير فإن خلاصات التحقق من صدقية مصاريف الأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لها تبرز بالأحرى صورة المطابقة الشكلية. فمن أصل 34 حزب مستفيد، فإن ثلاث تشكيلات سياسية صغيرة هي التي لم تف بالالتزام و27 التزموا في الآجال المحددة. تم تخصيص 80 مليون درهم لمؤتمرات وأنشطة الأحزاب السياسية ومنها 36 مليون تم دفعها فعلا. وحُرِم حزبان لتخلفهما عن إعادة المبلغ غير المستحق الذي تم تبليغه سابقاً. تمثل المساهمة العمومية 57% من موارد جميع التشكيلات الحزبية غير أنها تمثل 100% من موجودات بعضها. تحتكر الأحزاب الثلاثة الأولى ثلثي المساعدات العمومية: حزب العدالة والتنمية (32%)، التجمع الوطني للأحرار (19%)، حزب الأصالة والمعاصرة (14%)، الاستقلال (12%)، الحركة الشعبية (6%)، حزب التقدم والاشتراكية (4,5%)، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (3,7%).

يبدو أن تقييم استعداد المغرب لتوجيه سياساته العمومية نحو أهداف التنمية المستدامة محيّر سيما أن البلد اعتمد أهداف التنمية المستدامة 2030 منذ سنة 2015 وتطوع منذ السنة الموالية لعرض تقرير أول للتنفيذ على مراقبة نظرائه وكان هذا التقرير متبوعا بتقرير ثان أربع سنوات بعد ذلك وهو الأمر الذي يفترض على هذا النحو إحداث مسلسل تشاركي للتتبع- التقييم. والحال أن التقرير لا يكشف فقط ضعف انعطاف سياسات قطاعية نحو هذه الأهداف وإنما يسجل

أن "مسألة التتبع وإعداد التقارير هي موضوع خلاف بين مختلف القطاعات خاصة منها أمانة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة التي تقوم برئاسة لجنة القيادة للتتبع والمواكبة التابعة للجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة والمندوبية السامية للتخطيط ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكامة".

في نهاية المراقبة التي أُجريت في MEDZ (وهي فرع لصندوق الإيداع والتدبير)، على الخصوص، تم الوقوف على تقصير في مجال تصميم المشاريع وتخطيطها وتنفيذها، وفي تقييم الخدمات على الخط ومخطط هاليوتيس. ويتضمن القصور الذي تمت معاينته في الحالة الأولى حتى غياب الدراسات المسبقة في ما يخص بعض المشاريع وإعادة تخصيص مشاريع أخرى بكيفية مرتجلة أو قسرية، لأهداف أخرى.

في ما يتعلق بتقييم الخدمات على الخط، سجل المجلس تراجع البلد في ترتيب الحكومة الرقمية والذي انتقل من المرتبة 30 سنة 2014 إلى المرتبة 82 سنة 2018، وكان السبب في ذلك هو على الخصوص الشروع في ورش تنمية الإدارة الإلكترونية في سنة 2000 في غياب تنظيم وبرمجة ملائمين. ذلك أن اعتماد وإطلاق المخطط الرقمي الاستراتيجي، سنة 2018، كانت تكتنفهما بدورهما الخلط بين المهام الموكولة لمختلف القطاعات والقصور على مستوى هيئات التحكيم والتنسيق وأيضا القصور الجلي في مجال التتبع والتقييم.

سجل تقييم قطاع الصيد البحري، خلال فترة 2009- 2016، تقدما من حيث حجم الكميات التي تم صيدها ومن حيث التصدير والقيمة. لكن هذه النتائج تمثل 64% من الهدف المحدَد بالنسبة لسنة 2020 وتبقى بعيدة من الهدف المحدَد في بلوغ 5,5% من حصة السوق العالمية. من جانبها يظل إنتاج تربية المائيات محدوداً في 400 طن في حين أن الهدف المحدَد هو 200.000 طن. ومن أصل 75 مشروعاً توقعها المشروع، لم يتم إنجاز سوى 25 وهو ما ترتبت عنه نسبة إنجاز للميزانية تبلغ 12,75%. ويجري تتبع استدامة المورد بالنسبة إلى 60 نوعاً من أصل 300 نوعاً تمت فهرستها. تسجل أهداف اقتفاء الأثر والحكامة أيضا عجزا مهما: ضعف المراقبة المندمجة وعدم احترام السقف المرخص به وغرامات ضعيفة من حيث الردع وتأخر في إعداد مدونة الصيد البحري وانعدام الدقة في تحديد وظائف المتدخلين والإقصاء غير المبرَر للصيد في أعالي البحار من مدار التوزيع الذي قام به المكتب الوطني للصيد البحري والضعف البيّن في الرفع من القدرات.

ترسم المراقبة التي يقوم بها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية من جانبه صورة مقلقة عن الإدارة الوصية. كما عاين انعدام سياسة عمومية حقيقية في مجال سلامة السلسلة الغذائية وعدم ملاءمة الموارد البشرية ووجود نظام معيب للرخص والاعتمادات. كما سجل المجلس كذلك أن عجز عمليات المراقبة هو عجز مشترك بين مجال الكائنات المعدلة وراثيا والطِّعامة الجماعية وأسواق الجملة لبيع الفواكه والخضروات وأيضا ارتكاب مخالفات مستمرة من طرف المطاحن الصناعية ومستغلي الملح الغذائي وعجز السلطات الصحية عن مواجهة الأسواق الكبرى والمتوسطة في مجال عدم احترام المعايير. كما أن معاينات المجلس في ما يخص اللحوم الحمراء والمبيدات وتجارة الدواجن هي منذرة بالخطر.

تبيّن من مراقبة التدبير المالي والمحاسباتي للوزارة الوصية ضعف نسبة تنفيذ الميزانية سواء على صعيد الوزارة (نسبة الأمر بالصرف تتراوح بين 61 و75%) أو على مستوى المصالح المستقلة والصندوق الخاص بالاقتطاعات المتعلقة بالرهانات التي تظل ضعيفة. وتسجل نقص أدوات

الحكامة وخاصة منها انعدام مؤشرات التأثير السوسيو- اقتصادي وضعف المراقبة بعين المكان ومردودية المشاريع وكذلك اختلالات آليات التعاقد مع المؤسسات الموجودة تحت الوصاية والتي يُرصَدُ لها 50% من الميزانيات.

تشهد من جانبها عمليات المراقبة التي أنجزها المجلس حول تدبير الدوائر السقوية واستغلال الملك المائي عن العجز المُقلق في مجال إدارة المورد والمحافظة عليه. والأمر مُقلِق سيما أن المخطط الأخضر لم يشكل موضوع أي تقييم عمومي وأن قانون الماء الجديد يظل من دون تفعيل خاصة على مستوى التخطيط (البرنامج الوطني للماء والمخطط المديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية) في حين تتم المصادقة وإعطاء انطلاقة برامج كبرى جديدة في مجال الماء والتنمية الفلاحية بكيفية أحادية الجانب.

سيُشكل تثمين شفافية المغرب لهذا التقرير موضوع نشرة خاصة وتقديم للعموم خلال سنة 2020.

4.1. قياس الرشوة: النتائج الرئيسية للمؤشرات في سنة 2019

قدمت شفافية المغرب، يوم 23 يناير 2020، نتائج مؤشر إدراك الرشوة سنة 2019. وهي مناسبة تم اغتنامها أيضا من أجل تبليغ نتائج المؤشرين الآخرين اللذين أنجزا خلال نفس السنة وهما: بارومتر الرشوة ومؤشر الدفاع الحكومي.

1.4.1. مؤشر إدراك الرشوة

يشمل مؤشر إدراك الرشوة 180 بلداً والثلثين من هذه البلدان حصل على نتيجة أقل من 50 نقطة على 100 نقطة، ويبلغ المعدل العالمي 43 نقطة كما كانت الحال في السنة الماضية. وقد شاركت 13 وكالة دولية في هذا التقييم. وحسب معطيات المؤشر V-Dem، فإن البلدان التي تتوفر على مسلسل واسع للاستشارة الديمقراطية تُحقق نتيجة متوسطة تبلغ 61 في حين أن البلدان التي لا تمارس أو تمارس قليلا الاستشارة تحقق نتيجة متوسطة تبلغ 32.

قامت 7 وكالات بتقييم وضعية المغرب. وقد خسر هذا الأخير 7 مراتب في ترتيب مؤشر إدراك الرشوة، مقارنة مع سنة 2018، كما أنه تراجع بنقطتين.

مؤشر إدراك الرشوة - ترتيب 2019: حسب بعض البلدان

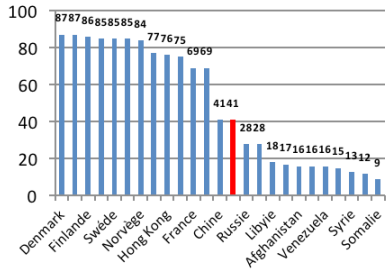

ترتيب سنة 2019: اختيار البلدان

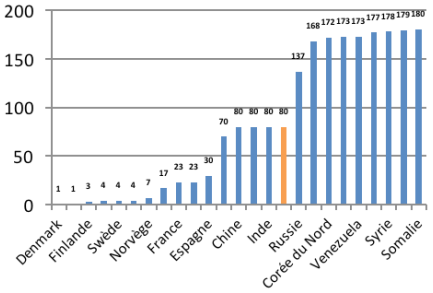

لكن الأمر الأهم والذي يثير قلقاً أكبر من انخفاض نقطتين بين سنتي 2018 و2019 هو وجود نوع من الانسياخ (الركود) في المغرب على مستوى الرشوة والذي يمكن نعته بأنه منهجي. فعلى مدى فترة 8 سنوات سجل المغرب نتيجة متوسطة بلغت 38,75.

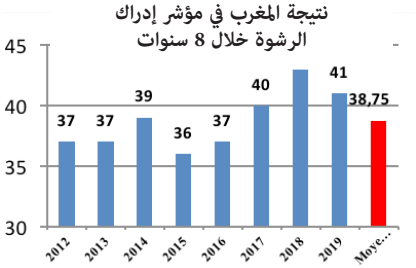

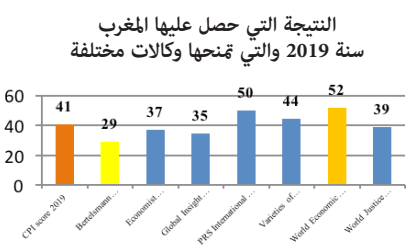

نلاحظ أيضاً تغيرات كبرى في النتائج التي تمنحها وكالات مختلفة. هكذا منح المنتدى الاقتصادي العالمي- إيوس أكبر نتيجة للمغرب في سنة 2018 (57 على 100) وقد خفض ذلك إلى 52 نقطة في سنة 2019. فضلا عن ذلك، خسِر المغرب 3 نقط في مؤشر "Variety of Democratyproject" و6 نقط في حالة "World justice". وسجل المغرب نتيجة 41 داخل مجموع البلدان العربية التي تتصدرها الإمارات التي تتوفر على نتيجة 71، والعربية السعودية 53 وتونس 43 وسوريا 13 نقطة.

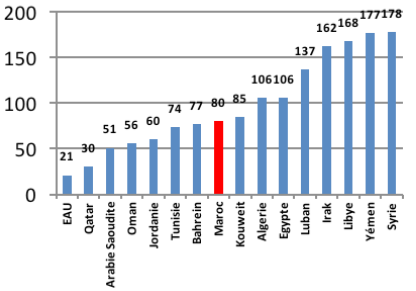

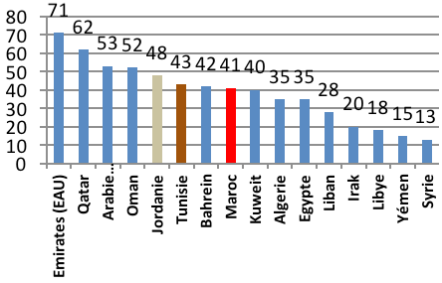

إن "أداء" بعض البلدان العربية غريب ومفاجئ (الإمارات، العربية السعودية...) وهو لا يجد تفسيره إلا بالنتائج المرتفعة بكيفية غير عادية والتي يمنحها على الخصوص المنتدى الاقتصادي العالمي.

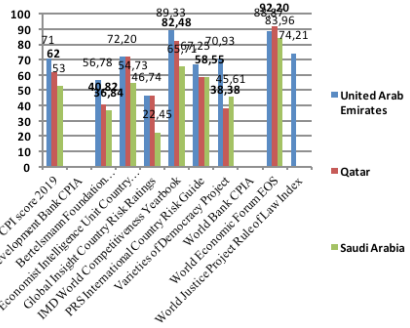

نتيجة العربية السعودية:
الحد الأدنى 22,45 إلى الأقصى 48 نقطة منها

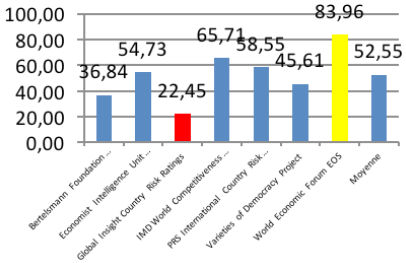

2.4.1. البارومتر العام للرشوة

فضلا عن ذلك، تؤكد نتائج مؤشرات أخرى الوضعية المقلقة للرشوة في المغرب. وتلك هي حال بارومتر الرشوة الذي يُطلع عن وضعية الرشوة بالمغرب في إطار بحث شمل 35 بلدا إفريقيا. وبالنسبة إلى مجموع هذه البلدان فإن 25% من المواطنين الذين يستفيدون من الخدمات العمومية (مثل الصحة والتعليم) قدموا رشوة مقابل ذلك، وهو ما يُمثل ساكنة يبلغ تعدادها 130 مليون نسمة. وعبَّر ثلاثا المبحوثين عن خوفهم من إجراءات الاعتقالات في حالة تبليغهم عن حالات الرشوة، غير أن 53% يعتقدون أن الأشخاص العاديين بإمكانهم التصدي للرشوة.

تُشير نتائج البارومتر لسنة 2019، في حالة المغرب، إلى نسبة إجمالية مرتفعة بلغت 31% (بالرجوع إلى التجربة في مجال الرشوة) و32% في حالة الصحة والمستشفيات و31% في حالة الشرطة. ويعتبر 53% من المبحوثين أيضا أنها [الرشوة] في تنامي (خلال الاثنى عشرة شهرا التي سبقت البحث).

التجربة في مجال الرشوة 2019

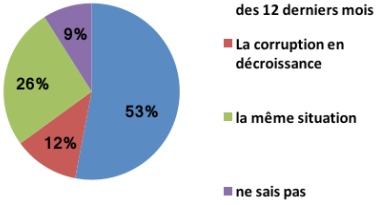

نسبة الرشوة على أساس التجربة بالـ % في 2019

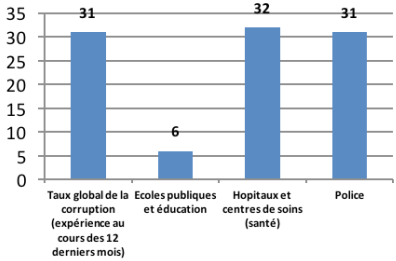

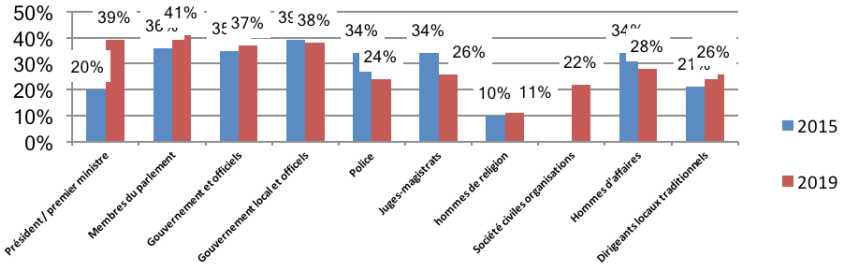

يُلاحظ بين 2015 و2019 نسب عالية من الرشوة في أغلب القطاعات والمؤسسات. ويعتبر 74%، من المشاركين في بحث البارومتر في سنة 2019، أن الحكومة تقوم بعمل سيء في مجال محاربة الرشوة، وقد تدهور المؤشر بعشر نقط مقارنة مع سنة 2015. وتؤكد نتائج البارومتر، على هذا النحو، الطابع المُعمَم والمنهجي للرشوة بالمغرب. ويؤكد تقييم المواطنين، الذي سبق الوقوف عليه في سبر آراء أخرى، أن المسؤولين يقومون بعمل سيء في مجال محاربة الرشوة.

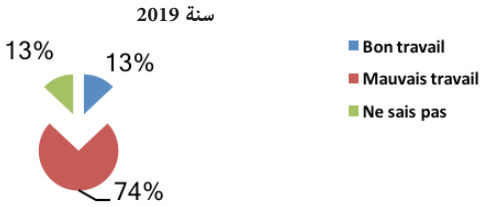

3.4.1. مؤشر الدفاع الحكومي

يؤكد مؤشر الدفاع الحكومي مدى خطر الرشوة أيضا بشكل واسع. وفي حالة إنتاج هذا المؤشر، يُعتبر المغرب مستوردا مهما للأسلحة بميزانية دفاع تبلغ حوالي 36 مليار درهم (3,1% من الناتج الداخلي الخام) في قطاع يُشغل 246.000 شخصاً. تستكشف المنهجية المعتمدة 73 من الأبعاد المتعلقة بالمخاطر ذات الطبيعة السياسية (20 سؤال) والمخاطر المالية (11 سؤال) وأيضا المخاطر المرتبطة بالموظفين وتدبيرهم (17 سؤال) وأسواق الأسلحة (19 سؤال)، إلخ.

يُبرز مؤشر الدفاع الحكومي، على هذا النحو، أن الأغلبية الساحقة من مجالات الدفاع التي تمت دراستها مُعرَضة لمخاطر للرشوة عالية للغاية أو حرجة (E وF).

السلم المستعمل لقياس مخاطر الرشوة

A	B	C	D	E	F
ضعيف جدا	ضعيف	معتدل	مرتفع	مرتفع جدا	حرج
100-85	82-67	66-50	49-33	32 -17	16-0

4.4.1. مؤشرات أخرى

1.4.4.1. المنتدى الاقتصادي العالمي

يتعلق الأمر بمؤشر اجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة للمنتدى الاقتصادي العالمي. وقد حصل المغرب على نتيجة 7/4 وعلى رتبة 75 من أصل 141 بلدا. ومن أصل 16 من الأسباب المُفسِرة لهذه النتيجة غير المجدية، يتم ترتيب الرشوة في المرتبة الأولى قبل البيروقراطية والحصول على التمويل والضرائب والتعليم.

2.4.4.1. مؤشر دولة القانون

هذا المؤشر معروف تحت تسمية "مؤشر سيادة القانون" وهو يسعى إلى قياس درجة بناء دولة القانون. وفي تقرير 2019 تم ترتيب المغرب في المرتبة 67 من أصل 113 بلدا. وتتعلق النتيجة الأضعف بالرشوة والعدالة الجنائية.

3.4.4.1. المؤشر العالمي لحرية الصحافة

يُبيّن الترتيب العالمي للمنظومة غير الحكومية "مراسلون بدون حدود" أن المغرب يتقاعس في المرتبة 135 من أصل 180 بلدا في ما يخص المؤشر العالمي لحرية الصحافة في سنة 2019 وذلك بعد تراجع برتبتين سنة 2018. وتجد هذه الوضعية تفسيرها في متابعة واعتقال الصحفيين والمدونين ضدا على الحق في حرية الرأي والتعبير.

وتبيّن هذه المؤشرات وجود رشوة منهجية ومنتشرة يقويها عدم احترام دولة القانون وخنق حرية التعبير. ومن اللازم أن يُعبر المسؤولون في الدولة عن إرادة سياسية فعلية من أجل إعمال الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، وذلك من خلال الوضع الملموس للمقتضيات التالية:

1. تقوية المؤسسات المكلفة بالحفاظ على توازن (فصل) السلط؛
2. المصادقة على قانون يتعلق بتنافي المصالح؛
3. إصلاح القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات؛
4. ضمان استقلال القضاء وردم التفاوتات على صعيد إعمال التشريعات؛
5. النهوض باستقلال مؤسسات المراقبة والشفافية وتقديم الحسابات؛
6. مراجعة القانون من أجل ضمان حماية فعلية للشهود والمبلغين؛
7. تدعيم منظمات المجتمع المدني التي تقوم بتتبع المصاريف والصفقات العمومية؛
8. دعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة مع ضمان سلامة الصحفيين....

في النهاية، خلال هذه السنة من التفكير حول "النموذج التنموي"، من الحيوي ولا مناص من التفكير بكيفية جدية في محاربة الرشوة المنهجية واستئصال أسس اقتصاد الريع. وتُشكل تلك العناصر شروطا أولية من أجل التفكير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

5.1. البيئة السياسية العامة

1.5.1. السياق العام

يظل السياق العام مطبوعا بنفس المميزات التي طبعت السنوات الماضية:

- نظام سياسي تبقى فيه سلسلة الحكامة الجيدة ضعيفة للغاية. ذلك أن شرعية الحاكمين ذات ارتباط ضعيف بالسيادة الشعبية، كما أن سلطة الدولة تمارس بكيفية قليلة الشفافية. ومجال مسؤولية كل فاعل عمومي ليس محددا بكيفية واضحة إنه نظام حيث المسؤولية مُبهمة، كما أن الذي أو الذين يتخذون القرارات التي تؤثر سلبيا على الحياة اليومية للمواطنين ليسوا ملزمين بتقديم الحسابات أمام أية مؤسسة سياسية أو قضائية، في حين يتم تحميل المسؤولية الكاملة لأولئك (الأشخاص أو الأحزاب السياسية) الذين لا يتوفرون على أية سلطة حقيقية أو سلطتهم محدودة.
- يمارس تمركز السلطة على مستوى السلطة التنفيذية الحقيقية من دون تقديم الحسابات في ما يخص القرارات والمشاريع الاستراتيجية وفي نفس الوقت يمارس تقديم الحسابات بكيفية مجزأة بالنسبة إلى التدبير اليومي. وفي هذا الإطار السياسي المؤسساتي الذي يجعل الخطابات والالتزامات المتعلقة بالنهوض بالشفافية ومحاربة الرشوة المتفشية منذ أزيد من عقدين، تبقى تلك الخطابات والالتزامات عمليا بدون تأثيرات ملموسة وقد فقدت مصداقيتها في أعين الجمهور والفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والثقافيين.
- اقتصاد غير قادر على تلبية انتظارات الأغلبية الساحقة من المواطنين والمواطنات مع نظام للريع وامتيازات نفعية وإفلات من العقاب تثير أكثر فأكثر نِقْمة وسخط الجمهور. ذلك أنه مع نمو ضعيف ودولة مكلِّفة بقدر ما هي ضعيفة الأداء وانتظارات الجمهور، التي تنمو بكيفية تصاعدية، من حيث خلق وتوزيع الثروات.

2.5.1. تتبع وإعمال الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة

سبق للجمعية أن شاركت في مسلسل إعداد الاستراتيجية من يناير 2013 إلى دجنبر 2015. وفي هذا التاريخ تم اعتماد تلك الاستراتيجية خلال اجتماع ترأسه رئيس الحكومة. كانت الاستراتيجية تشمل 239 مشروعا موزعة إلى 10 برامج وينبغي تطبيقها على مدى 10 سنوات (2015-2025) وتعبئة ميزانية تبلغ 180 مليار درهم.

اعتبرت شفافية المغرب، في البلاغ الذي أصدرته بهذه المناسبة، أن هذه المصادقة هي بمثابة خطوة للسير في الاتجاه الصحيح. كما اعتبرت، على الرغم من تسجيلها لثغرات في الصيغة المعتمدة، أن الإرادة الحقيقية للدولة سيتم تقييمها حقا على ضوء إعمال تلك الاستراتيجية.

لقد أكدت الأحداث اللاحقة انعدام إرادة الدولة في الدفع بتقدم محاربة الرشوة. وتم في يونيو 2017 نشر مرسوم أول يتم بموجبه إحداث اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على إعمال الاستراتيجية، وهو مرسوم يستبعد مشاركة المجتمع المدني. ونُشر مرسوم ثاني في أكتوبر 2017، أي 22 شهرا بعد اعتماد الاستراتيجية وأدخل هذا المرسوم، هذه المرة، من جديد المجتمع المدني والقطاع الخاص في تركيبة اللجنة. وسبق لشفافية المغرب أن احتجت ضد استبعاد المجتمع المدني.

منذ ذلك الحين لم تعقد هذه اللجنة إلا اجتماعين، الأول في 18 أبريل 2018 والثاني في 15 فبراير 2019، في حين أن المرسوم ينص على عقد اجتماعين في السنة على الأقل وأن التأخر الحاصل منذ الانطلاقة يفرض عقد اجتماعات أكثر تواتراً. تبقى حصيلة الأعمال هزيلة جدا وهي دون الأهداف التي حددتها الوثيقة المعتمدة في دجنبر 2015. خلال الاجتماع الثاني عبّرت الجمعية عن رفضها المصادقة على التقرير الذي عرض عليها. وفي مراسلتها المؤرخة في فاتح مارس 2019 الموجهة إلى رئيس الحكومة، ذكرت الجمعية بتحفظاتها بشأن ذلك التقرير:

- ضرورة إدراج فصل يصرح ويوضح تطور الاستراتيجية في صيغتها المعتمدة سنة 2015 وفي الصيغة الواردة في التقرير؛
- إدراج الصعوبات التي تعترض إعمال الاستراتيجية في التقرير:
  - قلة بل حتى انعدام الانخراط الفعلي للوزارات وللمراتب العليا للإدارة؛
  - تعبئة ضعيفة للغاية للميزانية؛
  - ضعف قيادة المشروع؛
  - مقاربة إدارية بالأساس.

وفي النهاية انعدام إرادة سياسية من أجل محاربة حقيقية للرشوة.

3.5.1. النشاط المعياري والمؤسساتي

1.3.5.1. القانون رقم *31-13* المتعلق بالولوج إلى المعلومة

صدر القانون 31-13 المتعلق بالولوج إلى المعلومة وتم نشره بالجريدة الرسمية رقم 6670 المؤرخ في 3 مايو 2018. وهذا النص الذي عبر بشأنه المجتمع المدني وخاصة شفافية المغرب عن تحفظات كبرى لأنه لا يحترم لا الفصل 27 من الدستور ولا المعايير الدولية في هذا المجال. ومن المنتظر دخوله حيز التطبيق سنة بعد صدوره أي بتاريخ 12 مارس 2019. ومن المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ بالنسبة للنشر الاستشرافي بتاريخ 12 مارس 2020. وقد وصفت شفافية المغرب صيغة هذا النص المعتمدة بكونها "قانون المنع من الولوج إلى المعلومة". وتنتظر الجمعية الوقوف على النتائج الأولى لدخوله حيز التنفيذ من أجل الدعوة إلى مراجعته. ومنذ الآن فإن العناصر الأولى المتوفرة لا تدعو إلى التفاؤل (وضع مساطير وأدوات وتعيين مسؤولين وإعلام الجمهور) قامت شفافية المغرب في يوليوز 2019 بتكليف مفوض قضائي من أجل التّحقّق من صدقية المعطيات التي نشرتها اللجنة الوطنية لمحاربة الرشوة والتي تؤكد في تقريرها التركيبي، المتعلق بإعمال الاستراتيجية الوطنية، أن وزارة الصحة اتخذت الإجراءات التالية: وضع ميثاق للعلاقات بين المرضى والمستشفيات، توزيع مطويات حول حقوق وواجبات المواطنين المستفيدين، نشر التعريفات ونشر أسماء الأدوية المتوفرة في مؤسسات الصحة العمومية. وسجلت المحاضر التي أعدها المفوض القضائي أن هذه الإجراءات لا تحترم في مؤسسات الصحة العمومية التي تمت زيارتها (ومنها مستشفيي ابن سينا ومولاي يوسف بالرباط).

وحسب القانون المتعلق بالولوج إلى المعلومة فإن الإدارات والجماعات المحلية والمقاولات العمومية وتلك التي تقدم خدمة عمومية يجب عليها أن تنشر بكيفية استباقية لائحة المعلومات في مواقعها ابتداءاً من تاريخ 12 مارس 2020.

2.3.5.1. قانون المالية 2020

يُشكل قانون المالية لسنة 2020 استمرارية لقوانين السنوات السابقة مع زيادة ملحوظة في الميزانيات الاجتماعية (خاصة بسبب تأثير الاتفاقيات الاجتماعية المبرمة سنة 2019 على الأجور) ونتيجة زيادة مهمة لميزانيات وزارة الداخلية والجيش (+ 29% بالنسبة لهذا الأخير).

أثار هذا القانون جدلا متحمساً حول الفصل 9 من ذلك القانون الذي يمنع حجز ممتلكات أشخاص عموميين (الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية) وهو الأمر الذي اعتبره المحامون بالمغرب والقضاة (نادي قضاة المغرب) بمثابة خرق للمبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة أمام القانون وباحترام قرارات القضاء (الفصلين 6 و126 من الدستور). ويثير هذا الفصل تخوُّف المقاولين والمواطنين وقد يدفع المستثمرين والشركاء المحتملين للأشخاص العموميين إلى تجنب الصفقات العمومية وأية علاقة من شأنها أن تكلفهم غاليا جدا وهو الأمر الذي لن يؤدي إلى تحسين مناخ الأعمال كما أنه قد يزيد من الركود الحالي.

6.1. السياق الدولي

1.6.1. اتساع دائرة الاحتجاجات الجماهيرية أمام انتكاسة الديمقراطية واتساع هوة الفوارق الاجتماعية

خلال سنة 2019، استمر النظام الديمقراطي في تدهوره بكبريات البلدان الديمقراطية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يتعرض الدستور وحرية التنقل للتقويض بسبب التجاوزات التي تصدر عن الرئيس. وفي البرازيل، يقوم فريق الحُكام الجدد ولوبيات العقار بمطاردة السكان الأصليين، حيث يُضرمون النار في الغابات. أما في فرنسا، يتعرض المتظاهرون لهجمات شرسة من طرف قوات الأمن، بينما في الهند، يعمل الرئيس على إرساء التفرقة الدينية من خلال تجنيس جميع المهاجرين، باستثناء المسلمين.

لا يزال العالم، في سنة 2019، يشهد تراجعا ملحوظا في منسوب الحريات الفردية والجماعية في العديد من البلدان، وعلى وجه الخصوص حرية التعبير والرأي. فقد تعرض ناشطون وصحفيون للقمع في العديد من البلدان، وقُتل عدة صحفيين بسبب التحقيقات التي أنجزوها حول قضايا الفساد، أو أثناء تغطيتهم لفظائع الحروب.

على المستوى الاقتصادي، أبرز التقرير الذي نشرته منظمة أوكسفام في 20 يناير 2020، قُبَيل انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، مدى تراكم وتركُّز الثروات في أيادي قليلة، وتفاقم الفوارق بين البلدان وبين الطبقات الاجتماعية. وكشف التقرير أن أصحاب المليارات في العالم البالغ عددهم 2.153 ملياردير يملكون ثروة تفوق ما يملكه أزيد من 4.6 مليار شخص، يمثلون 60٪ من سكان العالم. وتُبيِّن أوكسفام أيضًا كيف أن النموذج الاقتصادي المتحيِّز ضدّ المرأة يزيد من حدة عدم المساواة، من خلال وضع ثروات ضخمة في أيادي نخبة ثرية على حساب الأشخاص العاديين، وخاصة النساء والفتيات الفقيرات. وقد أظهر التقرير أن أغنى 22 رجل في العالم يملكون ثروة تفوق ما تملكه جميع النساء في إفريقيا.

وأمام هذا التدهور، لم تلزم الحركات الشعبية الجماهيرية الصمت، بل أدانت تداعيات الليبرالية الجديدة. ومن أمريكا اللاتينية إلى جنوب شرق آسيا، مرورا بشمال إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، لم تتوقف الانتفاضات الشعبية بالرغم من دفع ثمن لها بالدماء في الشيلي والسودان والعراق، أو

بالسجن أو الإعاقة الجسدية كما حدث في الجزائر أو فرنسا، ناهيك عن البلدان التي تخوض فيها القوى العظمى حروبا بالوكالة، كما هو الشأن في سوريا أو ليبيا أو منطقة الساحل، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وتأجيج آثار تغير المناخ التي تتسبب بدورها في موجات الهجرة الجماعية.

وإذ مكّنت انتفاضة السكان في السودان من الشروع في انتقال نحو نظام سياسي مدني، فإن الحراك بالجزائر نجح في وضع حد لترشح عبد العزيز بوتفليقة للمرة الخامسة، بالرغم من أنه لم يتمكن من فرض انتخابات رئاسية يشارك فيها مرشحون جدد لا ينتمون لوجوه النظام القدامى. لا يزال الحراك في مفترق الطرق لمعرفة الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تجديد الطبقات السياسية، شأنه في ذلك شأن الحراك الشعبي في لبنان وفي جميع بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط الذي يهدف إلى إرساء أنظمة سياسية شعبية وديمقراطية.

2.6.1. الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية

في منتصف نونبر 2019، صَوَّت الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية تأييدا للإصلاحات المقترحة من أجل إعادة هيكلة حكامة الحركة، وذلك بهدف تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات العالمية. وقد تم انتخاب ثلاثة أعضاء من الحركة كأعضاء جدد في مجلس الإدارة.

ومن بين التغييرات، تجدر الإشارة إلى إحداث مجلس دولي جديد يتكون من 60 خبيرًا خارجيًا كحد أقصى، توكل لهم مهام دعم أهداف منظمة الشفافية الدولية وأنشطتها. وسيتألف مجلس الإدارة من أعضاء المجلس الدولي وممثلي الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية. وستتم دعوة أعضاء المنظمة الحاليين إلى الانضمام للمجلس الدولي، علما بأن وضع الأعضاء المؤسسين للمنظمة سوف يستمر على ما كان عليه في الماضي.

صوت الجمع العام على القرارات الأربعة التالية:

- (أ) يُعتبر الاشتغال على أهداف التنمية المستدامة عنصرا ناظما لما تقوم به منظمة الشفافية الدولية من أعمال؛ (ب) يجب أن تعطي منظمة الشفافية الدولية الأولوية لعمليات التتبع والتوجيه وللمشاركة الفعالة في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، في أفق سنة 2030، لا سيما الهدف 16 المتعلق بمكافحة الفساد.
- تدعو منظمة الشفافية الدولية البلدان التي تتوصل بأموال مسروقة إلى تطبيق العدالة ومعاقبة الجُناة وإعادة الموجودات إلى السكان المتضررين.
- تدعو منظمة الشفافية الدولية إلى التنسيق بين أمانة المنظمة، ومبادرة الشبكة المواضيعية العالمية ، والفروع الوطنية عند التعامل مع الحكومات الوطنية أو الجهوية أو المحلية التي يرتبط بها الفرع المعني.
- رفع تقرير إلى مجلس الإدارة حول التحقيق في مزاعم سوء السلوك على مستوى أمانة المنظمة.

أوصى الجمع العام فروع الحركة بإنجاز مشاريع حول موضوع الرشوة الجنسية.

تحتفي جائزة "أماليا" بالتفوق المهني والتأثير الذي يحققه الناشطون في مجال مكافحة الفساد داخل حركة منظمة الشفافية الدولية. والفائز هذه السنة بجائزة التأثير هو فرع منظمة الشفافية بليتوانيا تقديرا له على مبادرة مدرسة الشفافية، وهو تدريب متقدم حول مكافحة الفساد، موجه

لقادة المستقبل. كما تم تكريم روث ليلوكولا، المديرة التنفيذية لفرع منظمة الشفافية بجزر سليمان، تقديرا لها على مثابرتها في تعزيز قدرات المواطنين ومحاربة الفساد في ظروف صعبة.

وتعتزم منظمة الشفافية الدولية مقاطعة اجتماع مجموعة العشرين المقرر عقده في المملكة العربية السعودية في نونبر 2020، نظرا لحرمان المجتمع المدني من حرياته في هذا البلد.

2. أنشطة الجمعية

كما التنصيص على ذلك في خارطة الطريق برسم 2018، واصلت الجمعية تنفيذ المشاريع التي كانت قد شرعت في إنجازها قبل الجمع العام لسنة 2019 أو بعده. كما يجري إطلاق مشاريع جديدة، مع استهداف إدراجها في إطار الاستراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، ركزت المشاريع الثمانية المنجزة أو الموجودة قيد الإنجاز على المحاور ذات الأولوية في استراتيجية ترانسبرانسي-المغرب. وتمحورت أنشطتها على التكوين من أجل النهوض بتنفيذ قانون الحصول على المعلومات، والتكوين من أجل تملُّك الأدوات والآليات الكفيلة بتحقيق شفافية الميزانية، وتعبئة الشباب من أجل المساءلة والشفافية والعدالة الضريبية، وتعبئة المواطنين ضد الفساد، وتنفيذ التزامات المغرب في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وتتوزع مساهمة الميزانيات في المجالات ذات الأولوية ضمن الاستراتيجية كما يلي: التواصل والتحسيس (39٪)، توطيد/إعادة هيكلة المشاريع وتقوية المنظمة (18٪)، الوقاية (17٪)، التكوين والتربية (14٪)، الحكامة (12٪).

تتمثل المشاريع، بإيجاز، فيما يلي:

1.2. مشروع "التعبئة من أجل مناهضة الرشوة - مركز الدعم القانوني ضد الرشوة"

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز السلوك الحضاري للمواطنين، من خلال التزامهم بقيم الشفافية والمساءلة. ويُعد المشروع أيضًا مصدرًا للمعلومات المباشرة، بحيث يُمكِّن ترانسبرانسي المغرب من تحديد أولوياتها بشكل أفضل وتزويد مختلف الأطراف المعنية بمعطيات موثوقة حول الرشوة والفساد، بما يسمح بتحسين المعرفة حول الظاهرة، وبالتالي الترافع من أجل إصلاحات مؤسساتية يتعين إنجازها على المدَيَيْن القصير والمتوسط. كما تُمكِّن المساعدة القانونية التي يُقدمها المشروع من إبلاغ الإدارات المعنية بالاختلالات التي تمت معاينتها، ودعوتها إلى إنصاف المشتكين وتصحيح الإجراءات والممارسات ذات الصلة، بُغية تعزيز الشفافية والمساءلة.

الفئات التي يستهدفها المشروع:

- المواطن: من خلال التحسيس والتوعية، والاستقبال وتقديم المساعدة القانونية،
- الإدارات العمومية: من خلال التكوين وتحسيس موظفي الإدارات العمومية،
- المجتمع المدني: من خلال التحسيس والتكوين في مجال مكافحة الفساد.
- الأعمال التي أنجزها المركز:

قوافل توعوية متنقلة

خلال أشهر يونيو ويوليو وغشت 2019، تم تنظيم خمس قوافل متنقلة، مدة كل منها يومين، واستفادت منها 14 جماعة في جهة الشرق: أركمان، ورأس الماء، والسعيدية، والحسيمة، وإعزانين،

والدريوش، وميضار، والعروي، وسلوان، وبني أنصار، وأزغنغن، وزايو، وبركان، ووجدة. استهدفت القوافل مواطني منطقة الشرق ومدينة الناظور وضواحيها، حيث أخبرتهم بإعادة افتتاح المركز، وإطلاق المشروع الجديد "تعبئة من أجل مناهضة الرشوة"، وتهيئة فضاء للنقاش المحلي في منطقة حدودية.

أكشاك التوعية

خلال أشهر يونيو ويوليو وغشت وشتنبر 2019، تم تنظيم أربعة أكشاك للتوعية في ساحة التحرير بالناظور، وفي بني أنصار، وعلى مقربة من المستشفى الإقليمي بالناظور، وبالقرب من ساحة حمان الفطواكي بالناظور.

ناقش المشاركون الخدمات العمومية التي يقدمها مستشفى الحسني بالناظور، ومشاكل الرشوة والفساد المتفشية بالحدود (صغار تجار المنتجات المهربة). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التحسيس، فإن عدد الشكايات التي تم تلقيها، منذ إطلاق المركز بتاريخ 6 مارس 2019، لم يَتَعد 8 شكاية، وتوجد جميعها أمام أنظار القضاء (ما السبب في محدودية هذا العدد؟). تم إنجاز حملة التوعية على وجه الخصوص بالأسواق والمقاهي، واستفاد منها ما يقرب من 4800 شخص على مستوى القوافل المتنقلة والأكشاك. كما تم توزيع نحو 5900 منشور

2.2. مرصد محاربة الفساد

إصدار الوثائق

يتم إرسال نشرة "قراءة في الصحف" بانتظام إلى أعضاء ترانسبرانسي-المغرب، مرفوقة بروابط للمقالات المتعلقة بقضايا الفساد والتي يتم نشرها في الصحف اليومية. ومن المزمع تلخيصها في المستقبل، وتصنيفها حسب القطاع والجهة، من أجل إبراز الإجراءات التي يتعين على الجمعية اتخاذها.

3.2. مشروع "شفافية النظام الضريبي"

1.3.2. تنفيذ القانون التنظيمي للمالية

تم اعتماد القانون التنظيمي للمالية وإصداره سنة 2015. وتنص المادة 69 من هذا القانون على التنفيذ التدريجي لمقتضياته، على مدى أربع سنوات (من 2016 إلى 2020). وهكذا، على سبيل المثال، منذ فاتح يناير 2018، كان من المفروض أن يتم تطبيق مبادئ المحاسبة العامة في عرض حسابات الدولة، بالإضافة إلى تقديم مشروع قانون المالية (جزء النفقات) على شكل برامج وحسب الجهة، ومقسم إلى مشاريع وإجراءات. بعد إرساءه، كان لهذا النمط التدبيري أن يساهم في التحضير للخطوة التالية، ألا وهي تقييم شروط فعالية ميزانية الدولة ونجاعتها. وبالمثل، كان من المفروض، ابتداء من سنة 2018، أن يكون مشروع قانون المالية مرفوقا بتقرير خاص حول نفقات الاستثمار.

في سنة 2019، كان من المقرر وضع أسلوب جديد للبرمجة (برمجة متعددة السنوات) لتمكين الدولة من اعتماد رؤية استراتيجية وتعزيز تقارب السياسات العمومية.

وفي سنة 2020، من المتوقع وضع محاسبة متصلة بالتكاليف، وهي أداة أساسية لإعداد "تقرير افتحاص نجاعة الأداء" ولتصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة الحسابات.

ومع ذلك، فإن وزارة الاقتصاد والمالية تكتفي، بشكل يكاد يكون روتينيا، بإعادة إنتاج عملية موازنة تظل معتمة إلى حد كبير، وصعبة المنال في المرحلة الأولى من إعدادها (قبل تقديمها بالبرلمان). يعكس نشر وثيقة تُسمى بشكل تعسفي "ميزانية المواطن"، وهي تتضمن بعض المعلومات المختارة والموجهة للمواطنين، عدم وجود إرادة حقيقية لإصلاح إجراءات الميزانية ولتطبيق حق الحصول على المعلومات على نحو فعال. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على التأخير الحاصل في التنفيذ الفعلي للقانون التنظيمي للمالية. ويؤثر هذا التأخير بالضرورة وسلبًا على شفافية الميزانية، وعلى جميع إصلاحات الدولة، وبالتالي على ثقة المواطنين.

2.3.2. شفافية النظام الضريبي

ركزت ترانسبرانسي-المغرب منذ عدة سنوات اهتمامها بمسألة شفافية النظام الضريبي برمته. وتميزت سنة 2019 بتنظيم المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في شهر ماي. ومنذ يناير 2019، أحدثت وزارة الاقتصاد والمالية "لجنة علمية"، برئاسة محمد برادة، وهو وزير المالية السابق أيام برنامج التقويم الهيكلي حيث تم أبرز إصلاح في سياق اتسم بأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن أهم مواطن الضعف في النظام الضريبي تعود إلى هذه الفترة، نظرا للسياق السياسي الذي طبع هذا "الإصلاح العظيم"، والذي اتسم بنقص في الديمقراطية. وبعبارة أخرى، "القديم موجود دائمًا لعرقلة ولادة ما هو جديد".

ومن أبرز الفاعلين في هذه اللجنة العلمية المزعومة، تجدر الإشارة إلى المديرية العامة للضرائب والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومهنيي المحاسبة. لم تشارك ترانسبرانسي-المغرب في أشغال هذه اللجنة، ولكنها أرسلت جميع الوثائق التي تلخص رؤية الجمعية فيما يتعلق بالشفافية في تدبير الضرائب. ولم يتم قبول أي من المقترحات التي تقدمت بها ترانسبرانسي-المغرب. وبالمثل، تمت دعوة الجمعية إلى المناظرة الوطنية حول الجبايات، ولكن ليس للمشاركة وتقاسم منظورها بهذا الشأن، بل فقط للحضور.

تم تنظيم هذه المناظرة تحت عنوان رمزي وطموح: "العدالة الجبائية". ومن المفارقات، أن مجرى المناظرة الفعلي تحول إلى هيمنة الفاعلين الرئيسيين: صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، إدارة الضرائب، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومهنيي المحاسبة، دون أن ننسى السيد موسكوفيتشي الذي تجرأ وهدد علنيا بإدراج المغرب في القائمة السوداء للملاذات الضريبية التي يُعِدها الاتحاد الأوروبي.

كانت النقابات العمالية (الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل) وبعض المنظمات غير الحكومية حاضرة بشكل رمزي. كما كان صوت المواطنين شبه غائب، مع العِلم بأن أول مصدر لتمويل ميزانية الدولة والجماعات الترابية يتأتى من الضرائب غير المباشرة، لا سيما الضريبة على القيمة المضافة.

ولا تكاد المواضيع التي تم التطرق إليها تتناول الجوانب المتعلقة بتدبير الموارد البشرية وبالتحديات الكبرى التي تطرحها الرقمنة.

اعتُمد عدد من التوصيات، وبعضها يدعو إلى إعادة النظر في بعض النفقات الضريبية غير المبررة، بل والمبنية على أساس منطق الريع. وتتجه بعض التوصيات إلى اعتماد سياسة جبائية جديدة تهدف إلى تشجيع القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وخلق فرص الشغل، وموائمة النظام الضريبي مع كافة السياسات العمومية.

ونادراً ما تم التطرق إلى النقص في الشفافية ومخاطر الفساد المرتبطة بتدبير الضرائب.

وقبل إسدال الستار على المناظرة الوطنية للجبايات، أعلن وزير المالية عن إعداد مشروع قانون-إطار يُشكل أرضية لبرمجة الإصلاحات الضريبية المستقبلية على مدى السنوات الخمس المقبلة. لكن عملية وضع مشروع قانون المالية برسم سنة 2020 ستتم، مع شبه نسيان لهذا الوعد. ويبدو أن مشروع القانون-الإطار قد تم تأجيله إلى سنة 2020.

ينص قانون المالية برسم 2020، الذي تم اعتماده في دجنبر 2019، على العديد من الإعفاءات، دون وضع تدابير مصاحبة حتى لا يُنظر إلى هذا "الانتقال" وتفسيره على أنه نقطة ضعف وأنه يُكرِّس من جديد الشعور بالإفلات من العقاب في المجال الجبائي.

في حقيقة الأمر، قد لا تكون قوانين المالية سوى مرآة تعكس خيارات الدولة على المستوى الاستراتيجي، في مجال تمويل السياسات العمومية. يكاد قانون المالية لسنة 2020 يتنكر بالكامل للانتظارات التي تم التعبير عنها خلال المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات التي انعقدت في ماي 2019. فالمقتضيات الضريبية المعتمدة تتناقض بشكل صارخ مع توصيات هذه المناظرة، والتي كان من المفترض إدراجها في مشروع القانون-الإطار الذي سيشكل، بمجرد أن يصادق عليه البرلمان، أرضية للإصلاحات التي يتعين إنجازها على مدى السنوات الخمس القادمة. وعلى العكس من ذلك، تم التنصيص على العديد من الإعفاءات في قانون المالية، مما يؤكد استمرارية الإفلات من العقاب الجبائي وإلحاق الغبن بدافعي الضرائب النزهاء الذين يمتثلون للقانون، بل وحتى إضفاء طابع الشرعية على الفساد. والأنكى من ذلك أن التمديد المنصوص عليه في هذا القانون المالي لفائدة النظام الجزافي يتعارض مع مبدأ توطيد الشفافية الاقتصادية، ويخدم أهدافا سياسية انتهازية وانتخابوية.

وبالمثل، استجاب قانون المالية برسم سنة 2020 لمتطلبات الاتحاد الأوروبي، الذي أدرج المغرب بصفة أحادية في القائمة الرمادية للملاذات الضريبية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تهميشها في هذه العملية برمتها، نظمت ترانسبرانسي-المغرب عدة لقاءات وانخرطت بمعية جمعيات أخرى في جهود من أجل إسماع أصوات المواطنين الذين يُدينون الطابع غير العادل وغير الشفاف للنظام الضريبي الحالي. وبالتالي، فإن الأعمال التي أنجزتها ترانسبرانسي-المغرب في السنوات الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بخريطة تحديد مخاطر الرشوة في تدبير الضرائب، تم نشرها على نطاق واسع وتقاسمها مع العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية (177 مُتلقي). وقد شكلت الخلاصات والتوصيات الواردة في الوثائق المنشورة موضوعا للعديد من اللقاءات والندوات التي استهدفت العديد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

في سنة 2020، وفضلا عن إثراء المكتسبات والإنجازات السابقة، فترانسبرانسي-المغرب مدعوة إلى أن تكون فاعلا قويا في عملية صياغة مشروع القانون-الإطار المتعلق بإصلاح النظام الضريبي وأن تقتسم رؤيتها حول الشفافية في تدبير الضرائب مع جميع الفاعلين المؤسساتيين والمنظمات غير الحكومية المعنية.

4.2. مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

بمناسبة إعداد مشروع خطة العمل المتعلقة بالشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، استجابت ترانسبرانسي-المغرب لدعوة وزارة الوظيفة العمومية وأدلت بملاحظاتها حول المشروع. ويتضمن المشروع المحاور الخمسة التالية:

1. الحصول على المعلومات: الالتزامات من 1 إلى 6؛
2. النزاهة ومكافحة الفساد: الالتزامات من 7 إلى 10؛
3. شفافية الميزانية: الالتزامات من 11 إلى 13؛
4. مشاركة المواطنين: الالتزامات من 14 إلى 17؛
5. التواصل والتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة: الالتزام رقم 18.

وجمعية ترانسبرانسي-المغرب عضو من أعضاء اللجنة التوجيهية حول الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، والتي تضم 18 عضوًا بالتساوي بين الإدارة والمجتمع المدني خلال فترة 2018-2019.

وفي اجتماع لهم بتاريخ 11 دجنبر 2019، حدد ممثلو المجتمع المدني معايير تشكيل هيئة التحكيم وإعداد ملفات الترشيح لاختيار أربعة أعضاء جدد من المجتمع المدني.

وقد أبدوا الملاحظات التالية بشأن تنفيذ خطة العمل الحكومية: الرئاسة المشتركة، عدم إمكانية الاطلاع على تقارير لجنة تنفيذ الالتزامات، انعدام المشاركة المسبقة لأعضاء اللجنة التوجيهية الذين يمثلون المجتمع المدني في إعداد جدول أعمال اجتماعات اللجنة، وإجراءات الالتزامات الواجب تنفيذها، عدم تقاسم التقارير التي أعدتها النقاط البؤرية حول الالتزامات مع ممثلي المجتمع المدني، وعرض نِسب الإنجاز من دون إعداد تقارير التقييم الداعمة بالموقع. وفضلا عن ذلك، لم يتم عقد الاجتماعات التي اقترحها ممثلو المجتمع المدني على جهات التنسيق التابعة للقطاعات الوزارية، ولم تقدم الإدارة الوسائل اللازمة لاشتغال ممثلي المجتمع المدني.

وضعت ترانسبرانسي-المغرب من جديد ملف ترشحها لتصبح عضوا في اللجنة التوجيهية المقبلة. وقد تم قبول هذا الترشح.

5.2. مشروع شراكة 2 - "تمكين المجتمع المدني والمواطنين من أجل تعزيز المساءلة الإجتماعية"

تتمثل أهداف هذا المشروع في تمكين المواطنين من الأدوات اللازمة لتقييم شفافية الميزانية في سياق الالتزامات الثمانية عشرة التي أخذها المغرب على عاتقه بموجب مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

وتحقيقًا لهذه الغاية، تم اختيار عشرة من منظمات المجتمع المدني كشركاء جهويين ومحليين من أجل (1) تكوين يهدف إلى تعزيز القدرات وتزويدهم بآليات المساءلة، و (2) النهوض بالمساءلة الاجتماعية ومشاركة المواطنين من أجل تعميم التكوين الذي استفادت منه الجمعيات في محيطها المباشر (القنيطرة وأكادير وطنجة). وتتجلى الأنشطة فيما يلي:

1. ثلاث دورات تكوينية لفائدة *10* منظمات حول:

- المالية العامة؛

- النظام الضريبي الوطني والمحلي؛
- الممارسات الدولية الفضلى في مجال شفافية الميزانية.

تم تنظيم دعم محلي في مجال المالية المحلية والميزانية المحلية وقانون الحصول على المعلومات لفائدة 25 منظمة أخرى من المجتمع المدني حددتها الجمعيات الشريكة العشرة التي سبق لها وأن استفادت من تعزيز القدرات في إطار هذا المشروع.

2. إنجاز دليل حول شفافية الميزانية بهدف عرض العناصر التي يجب أن تتضمنها الميزانية العامة لتمكين أي فرد و/أو أية مجموعة من تتبع الميزانية العامة وتقديم الأدوات الكفيلة بالمساءلة وفهم المالية العامة.

3. تنظيم 3 اجتماعات تأطيرية مع المنظمات غير الحكومية التي تدعمها ترانسبرانسي-المغرب في إطار المشروع، بهدف إعداد مذكرة موجزة من شأنها أن تساهم فيما يلي:

- تحسين شفافية الميزانية في قطاع الصحة؛
- الحصول على معلومات شفافة حول الميزانية، تكون سهلة القراءة والفهم؛
- الأثر الهيكلي الذي تسعى المذكرة الموجزة إلى تحقيقه (لا سيما نشرها بانتظام).

4. إعداد مذكرة موجزة حول شفافية ميزانية الصحة العمومية بالمغرب، بهدف اقتراح سُبل لتحسين شفافية الميزانية في هذا القطاع.

5. تنظيم لقاء لتبادل الأفكار مع القطاعات المعنية (وزارة الصحة، وزارة المالية، إلخ) من أجل تقديم خلاصات المذكرة الموجزة حول "ميزانية قطاع الصحة"، بهدف:

- الشروع في نقاش وطني حول أهمية شفافية الميزانية عموما، من خلال ميزانية الصحة كنموذج؛
- التطرق للرهانات المتعلقة بالحصول على معلومات الميزانية في قطاع الصحة؛
- اقتراح بعض سُبل التفكير لتحسين شفافية الميزانية والتي يمكن تطبيقها على المالية العامة.

6. تنظيم ندوة لمناقشة تحديات شفافية الميزانية في المغرب، تحت عنوان "شفافية الميزانية بالمغرب، في سياق الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة: الواقع والتحديات". وتهدف هذه الندوة إلى:

- إبراز التقدم المُنجز في شفافية الميزانية، مقارنة بمؤشر الميزانية المفتوحة؛
- مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بشفافية الميزانية بالمغرب، في إطار مشروع الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؛
- تقديم التدابير المتعلقة بالشفافية وقدرة المواطنين على الاطلاع على الميزانية، وأيضا محدوديتها؛
- تحديد السُّبل الكفيلة بتوطيد مشاركة المجتمع المدني في عملية إعداد الميزانية.

7. تم تنظيم 3 لقاءات تحسيسية حول مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة وميزانية المواطن: لقاء بأكادير و لقاءين بالقنيطرة. وتناولت هذه اللقاءات عرضا حول سياق ميزانية المواطن (التزامات المغرب في إطار الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة): السياق، المحاور وأبرز أرقام السنة المالية 2019. شارك في هذه اللقاءات 200 شخص، بما في ذلك 80 فاعل جمعوي.

6.2. إطلاق حملة إعلامية حول قانون الحصول على المعلومات

تم إطلاق هذه الحملة الإعلامية في نهاية دجنبر 2019 على أمواج محطتين إذاعيتين، وهما "شدى إف إم" و "راديو إم إف إم"، وذلك لتشجيع المواطنين على ممارسة حقهم في الحصول على المعلومات العمومية. وتعتزم ترانسبرانسي-المغرب تقديم المساعدة في ما يتعلق بطلب المعلومات، بموجب القانون.

7.2. مشروع "تأثير الرشوة على المرأة"

أُسدل الستار في دجنبر 2019 على المرحلة الثانية من هذا المشروع، الذي تم إنجازه بشراكة مع الجمعية الدولية للقاضيات، ومنظفة الشفافية الدولية، واتحاد قاضيات المغرب. واستهدف هذا المشروع دعم خطاب وطني حول تأثير الفساد على حقوق المرأة.

في نهاية سنة 2019، تم تنظيم 3 ورشات تكوينية لفائدة الجمعيات المنضوية في تحالف إصرار بالجهات التالية:

1. مراكش-آسفي يوم 29 مارس 2019
2. أكادير-سوس-ماسة يوم 28 يونيو 2019
3. تنظيم ندوة بشراكة مع جمعية المحامين الشباب بالخميسات في 26 يونيو 2019.

في إطار هذا المشروع، تم إعداد دليل حول مكافحة الرشوة الجنسية يسعى إلى تحسيس وتوعية ضحايا الرشوة الجنسية بحقوقهن، وتعزيز معرفتهن بالقانون، وتوجيههن إلى آليات الانتصاف المتاحة وإطلاعهن على الإجراءات الواجب اتباعها لتقديم شكاية.

فيما يتعلق بالتعاون مع الشفافية الدولية، تمت دعوة المنظمة إلى المشاركة في حلقات النقاش حول موضوع "الرشوة الجنسية"، بما في ذلك الحلقة التي تم تنظيمها على هامش الجمع العام المنعقد في منتصف نونبر 2019 وأثناء انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأبي ظبي في الفترة من 18 إلى 21 دجنبر 2019.

وعلى ضوء النتائج التي تم تحقيقها في إطار هذا المشروع، أعدت منظمة الشفافية الدولية برنامجا للتبادل يهدف إلى تمكين مختلف فروع المنظمة من تقاسم تجربة ترانسبرانسي-المغرب في هذا الموضوع. وعملاً بهذا القرار، استقبلت ترانسبرانسي-المغرب على التوالي ممثلة فرع غواتيمالا في الفترة من 19 إلى 21 نونبر، والمديرة التنفيذية للفرع الملغاشي في الفترة من 10 إلى 13 دجنبر 2019.

8.2. مشروع "كلام الشباب من أجل المساءلة"

يهدف مشروع "كلام الشباب من أجل المساءلة" إلى توعية الشباب بمساوئ الرشوة والفساد، وبضرورة المساءلة ومحاربة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، تم تنظيم أنشطة تكوينية وفنية لفائدة المجتمع المدني والمنتخبين والطلبة.... في ثلاث مدن: القنيطرة وخريبكة والناظور.

ومكّنت الاهتمامات الرائجة على الساحة الوطنية من اختيار ثلاثة موضوعات لتحقيق أهداف المشروع: الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية الضريبية، والرشوة الجنسية.

بعد اختيار الموضوعات، تم تنظيم لقاء للتواصل التمهيدي مع الجمعيات المحلية من أجل إشراكها في المشروع وتوطيد التزاماتها.

انصب التكوين والأنشطة الفنية على الموضوعات الثلاثة التي وقع عليها الاختيار، وتم تعميم الموضوعات في شكل دليل تربوي. كما تم تقديم أنشطة المشروع في قالب تسلية مَرِح، وتقسيمها إلى أسابيع من أجل الشفافية، جرت أطوارها على التوالي في مدن القنيطرة وخريبكة والناظور.

ومن أجل تعزيز قدرات الممثلين على المستوى الترابي، تم تنظيم ورشات عمل تكوينية حول "الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي"، لفائدة الجماعات الشريكة بالمدن الثلاث المذكورة أعلاه.

وتتمثل الأهداف التعليمية للدورات التكوينية في ما يلي:

- تمكين المشاركين من فهم أفضل لمفهوم النوع الاجتماعي ولوضع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- تمكين المشاركين من استيعاب الإطار التشريعي والمؤسساتي للمساواة؛
- التعرف على الفرص والعقبات التي تحول دون إدماج بُعْد النوع الاجتماعي في الميزانيات، وتحديد مقترحات حلول.

وقد ساهم المشروع أيضًا في تعزيز المساءلة والشفافية، من خلال الجمع بين الإنتاج الفني واكتساب المعرفة اللازمة لإشراك المواطنين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم. وهكذا، تم تنظيم العديد من العروض الفنية بفضاءات ثقافية، من إنجاز مجموعة من الفنانين (خطاط، ممثلين مسرحيين، موسيقيين، وفنانين شعبيين) في المدن الثلاث المذكورة أعلاه.

ومكَّن اللقاء الختامي من تقاسم نتائج اللقاءات مع المشاركين الذين لعبوا دورًا هاما في إنجاز الأنشطة المبرمجة. كما تم إنتاج شريط وثائقي في إطار المشروع، بهدف تقديم تسلسل الأنشطة في المدن الثلاث، من خلال الاستجوابات التي أجريت مع الجمعيات الشريكة والمشاركين في الأنشطة الفنية ودورات التكوين حول الميزانية المُراعية للنوع الاجتماعي. ويمكن مشاهدة الفيلم الوثائقي على موقع ترانسبرانسي-المغرب.

مكَّن هذا اللقاء من تقييم المشروع وجمع التوصيات والمقترحات من الجمعيات الشريكة، بهدف استدامة تأثير الأنشطة.

كما مكَّن المشروع من تحسيس وتوعية أزيد من 550 مشارك، وتكوين 70 مشارك في صفوف المنتخبين. وفضلا عن ذلك، استفاد من الاتصال الرقمي للمشروع عشرات الآلاف من زوار موقع الجمعية.

9.2. مشروع "الشفافية في تدبير العقار بالمغرب"

يهدف هذا المشروع إلى تسليط الضوء على وضعية الشفافية في تدبير العقار بالمغرب. في الواقع، تظهر قضايا التعتيم ومخاطر الفساد بحدة في المغرب كلما تعلق الأمر بتدبير الأراضي الفلاحية المسترجعة، أو الأراضي الجماعية، أكانت بالمجال الخاص للدولة أو ما شابه، أو التسجيل العقاري، أو تدبير العقار الحضري وشبه الحضري. الفساد يكاد يكون منهجيا في تدبير العقار ويشكل أحد المصادر الرئيسية التي يتغذى عليها اقتصاد الريع والمحسوبية.

يحتل التعمير مكانة هامة في تطور التجمعات السكانية، ويؤثر على جاذبيتها للاستثمار المنتج، فضلا عن تعقيد المعايير القانونية والتقنية التي تحكمه، وتعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذها، بالإضافة إلى مدى السلط التقديرية التي يتمتعون بها قانونا وفعليا.

في إطار هذا المشروع، نظمت ترانسبرانسي-المغرب، في مرحلة أولى، ورشتي عمل حول مواضيع الشفافية في تدبير التعمير.

تناولت ورشة العمل الأولى، التي نُظمت في 21 مارس 2019 بالرباط، "الجوانب القانونية والمعيارية لعملية إعداد وثائق التعمير واعتمادها ومراجعتها". وانكبت ورشة العمل الثانية، التي نُظمت في 10 يونيو 2019 بالدار البيضاء، على "تدبير وثائق التعمير: تراخيص التجزئة والبناء ورخص السكن والاستثناءات".

وتمثل هدف الورشتين في إثارة نقاش بين مختلف الشركاء المعنيين بتدبير الصلاحيات المنوطة بمختلف السلطات الإدارية في مجالات التخطيط والتدبير الحضريين، مما مكّن المشاركين من تحديد الاختلالات الرئيسية والممارسات الاحتيالية ومنافذ الفساد في هذا القطاع، وذلك للحد من تأثيرها وتحديد سبل تعزيز الشفافية والحكامة في تدبير العقار الحضري، والتي قد تُشكل موضوعا للترافع من أجل الإصلاح، يضم مختلف الجهات المعنية.

جرت أطوار ورشتي العمل بحضور الإدارات المعنية والمهنيين ومنظمات المرتفقين. وركزت التدخلات على كل من الجوانب القانونية والعملية الكفيلة بتسليط الضوء على أوجه القصور والاختلالات التي تشهدها الحكامة.

أفضت المناقشات إلى تحديد سبل للإصلاح، واقترحت تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تحسين جودة المجال الحضري وتحقيق المزيد من العدالة والإنصاف العقاري عند إعداد وثائق التعمير وتنفيذها. وستمكّن الوثيقة الموجزة الصادرة عن ورشتي العمل بدعوة الحكومة والمُشرِّع إلى مراجعة القوانين والإجراءات المتعلقة بتدبير التعمير.

ومن المتوقع أن تتناول المرحلة الثانية من المشروع المواضيع التالية، ضمن 3 ورشات عمل:

- "الريع والزبونية في تفويت الأراضي العمومية أو المماثلة". ستتطرق الورشة لاقتصاد الريع في مجال تفويت الأراضي العمومية والمنافسة...
- "عدم المساواة في استغلال الأراضي الجماعية وتفويتها". ستنكب هذه الورشة على مسألة الأراضي الجماعية ذات الطابع الحضري والفلاحي، وتتطرق إلى القضايا القانونية، والتدبير عن طريق الوصاية والنقباء العقاريين، بالإضافة إلى مسألة النوع الاجتماعي.
- "نهب الأراضي والفساد". تتطرق هذه الورشة لعمليات الاستيلاء على الأراضي من خلال تزوير الوثائق، ولتواطؤ بعض الفاعلين والفساد.

10.2. تطوير الموقع الجديد على شبكة الأنترنت

في إطار الانفتاح على العالم الرقمي والشبكات الاجتماعية وشبكة الويب 2.0، شرعت ترانسبرانسي-المغرب في تنفيذ مشروع يهدف إلى إعادة تصميم موقعها الإلكتروني لجعله مريحا أكثر للزوار ومنحه المزيد من السهولة في الاستخدام والتفاعلية والأمن. وقد تم إرساء عملية نشر على الشبكات الاجتماعية، ويتعلق الأمر بالنشر والتواصل عبر 5 شبكات اجتماعية: فيسبوك، ويوتوب،

وإنستغرام، وتويتر، وساوند كلاود، بالإضافة إلى إطلاق حملات إعلانية مستهدفة على منصتي فيسبوك وإنستغرام، بحسب حجم الأنشطة. اكتمل تطوير الموقع الجديد، وسيتم إطلاقه عما قريب.

11.2. مشروع الفساد والتنمية

في سعيها وراء دراسة الأضرار الناجمة عن الفساد والتي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أحدثت ترانسبرانسي-المغرب لجنة علمية واستعانت بخبير لتحديد محاور هذه الدراسة وأثرها. ومن المتوقع أن يتم عرض الخبرة على الجمهور، على المستوى الجهوي والوطني، خلال النصف الأول من سنة 2020، مما قد يساهم في إغناء النقاش الدائر حاليا حول النموذج التنموي.

3. التنظيم وهياكل الجمعية

1.3. الشراكة مع مؤسسة المجتمع المنفتح

يتم تمويل هذا المشروع من طرف "مؤسسة المجتمع المنفتح" خلال الفترة الممتدة من فاتح غشت 2018 إلى غاية متم يوليو 2020، ويهدف إلى دعم الهياكل الإدارية للجمعية وإيجاد حلّ لمشاكل تمويل التكاليف الثابتة التي تواجهها الجمعية بصورة متكررة.

في إطار هذا المشروع، يولَى اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بتعزيز وتعبئة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وأيضا شبكات التواصل الاجتماعي، من أجل مكافحة الفساد. ولهذا الغرض، تم توظيف مدير المشروع الرقمي الذي سيضطلع بمهام تنسيق وتنفيذ مشاريع ترانسبرانسي-المغرب الرقمية (مواقع الأنترنت، واجهات الويب، شبكات التواصل الاجتماعي، قواعد البيانات، وما إلى ذلك) ودعم العلاقات مع وسائل الإعلام بهدف تسليط المزيد من الأضواء على الأنشطة التي تقوم بها الجمعية.

كما مكَّنت هذه المنحة أيضًا الجمعية من إعادة تصميم موقعها الإلكتروني وتطويره على نحو يعكس بشكل فعلي جميع الجهود التي تبذلها ترانسبرانسي المغرب، ويكون بمثابة مرجع يُقدِّم معلومات عملية حول القضايا المتعلقة بالحكامة و محاربة الفساد.

تعتبر مسألة وضع استراتيجية لجمع التبرعات وتطوير الإجراءات لدى المانحين جزءًا لا يتجزأ من هذا المشروع الذي مكَّن الجمعية من توظيف مسؤول مكلف بجمع التبرعات.

2.3. استبدال وتجديد الأعضاء

في إطار إعداد مشروع التوظيف وتجديد الأعضاء، نظمت الجمعية "خُلوة" بضاية الرومي يوم 27 أبريل 2019. وقد حضر هذه الخلوة موظفو وأعضاء ترانسبرانسي-المغرب وضيوفهم. وسمح هذا اللقاء بتبادل وجهات النظر بين مختلف المشاركين. وقد سجلت لجنة تتبع المشروع التوصيات المتعلقة بتفعيل خارطة الطريق المنبثقة عن اللقاء. وفي هذا السياق، انعقدت اجتماعات فردية

لدراسة مدى اهتمام الناس بالانضمام إلى الجمعية، كما انعقد لقاء بين مجموعة من الضيوف وعضو من المجلس الوطني لترانسبرانسي-المغرب بالدار البيضاء يوم 23 أكتوبر 2019، من أجل الغرض نفسه.

ولا تزال هذه الإجراءات غير كافية. يتعين على أعضاء الجمعية مواصلة جهودهم والإجابة على السؤال التالي: لماذا يتعذر تحقيق التقدم المنشود في توطيد الهياكل التنظيمية وتجديد الأعضاء؟

4. الآفاق

سيتم تمديد معظم المشاريع الحالية لمدة سنة أو سنتين. سيبلغ مشروع مرصد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد نهايته في متم فبراير 2020. وبالنظر إلى النتائج المحدودة لتنفيذه، ستكتفي ترانسبرانسي-المغرب بتتبعه من طرف أعضائها المتطوعين. فيما يتعلق بمرصد محاربة الفساد كأداة إستراتيجية لترانسبرانسي-المغرب، أجرت الجمعية اتصالا أوليا مع شريك بهدف تمويل المشروع.

ترانسبرانسي-المغرب مدعوة إلى مراجعة إستراتيجيتها الخاصة بالفترة 2017-2021، في سياق رؤية 2030 للحركة الدولية، وأيضا في أفق المراجعة الحالية لإستراتيجية منظمة الشفافية الدولية برسم 2016-2020.